الالتزامات القانونية للمحاسبين بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

(النهج القائم على المخاطر) – بقلم: طلال أبوغزاله

قدمت مجموعة العمل المالي (FATF)، في عام ٢٠١٧، وللمرة الأولى دليلاً إرشادياً بعنوان "النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب" وفيه وضحت أهمية تنفيذ هذا النهج ضمن برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في المعاملات المصرفية الدولية وفي قطاعات أخرى. نُقّح هذا الدليل في عام ٢٠١٩. وتنطبق توصيات (FATF) رقم ١٠ و١١ و١٢ و١٥ و١٧ و١٨ و٢٣ على جميع أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة بمن في ذلك المحاسبين. وفي حالة المحاسبين، تطبق هذه التوصيات في الحالات التالية:-

- شراء وبيع العقارات.
- إدارة أموال العملاء أو أوراقهم المالية أو أصول أخرى.
- إدارة حسابات الادخار أو الأوراق المالية في المصارف.
- تنظيم المساهمات لأغراض إنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.
- إنشاء أو تشغيل أو إدارة الأشخاص أو الترتيبات القانونية، وشراء وبيع منشآت الأعمال.

الهدف الأساسي من توصيات (FATF) المتعلقة بالمحاسبين المهنيين هو هدف متسق مع الالتزامات الأخلاقية المفروضة عليهم باعتبارهم مهنيين لتجنب مساعدة المجرمين أو تسهيل الأعمال الإجرامية.

١. المخاطر التي يتعرض لها المحاسبون والمتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب

تعاني المنطقة العربية بأكملها من خطر الاستهداف من الشبكات الإجرامية وضخ عوائد الجريمة في النظام المالي العالمي. فغسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليست جرائم دولية وحسب. يستخدم المجرمون المحليون طرقاً متعددة لإخفاء عوائد الجريمة التي يحققونها من أعمالهم الإجرامية عن السلطات في الدول العربية.

فالجرائم المالية غير المكتشفة تهدد نزاهة الأنظمة المالية المحلية والدولية، وتشوه الاقتصاد وتقلل من فرص الأنشطة الاقتصادية المشروعة. تخسر الحكومات العوائد الضريبية، في حين يكافأ المجرمون على سلوكياتهم الإجرامية.

الاستعانة بالمحاسبين المهنيين هو أمر جذاب بالنسبة لبعض المجرمين لأن هؤلاء المهنيين مطلوبين لإتمام أنواع معينة من المعاملات ولأنه يمكن إساءة استخدام مهاراتهم المتخصصة للمساعدة في غسل أموال العوائد الإجرامية أو تمويل الإرهاب. يضيف المحاسبون احتراماً ومظهراً شرعياً خارجياً للمعاملات.

وبالتالي، نحث المحاسبين وغيرهم من المهنيين على فهم مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد قائمة بها في القطاعات والصناعات الأوسع نطاقاً التي يتعاملون فيها. ونظراً لهذه المخاطر، وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF)، وقع الاختيار على المهنيين الحراس للمشاركة في الجهود المتضافرة لمكافحة تلك الجرائم واكتشافها. فكلما زاد عدد الآذان المصغية والأعين الراصدة لمؤشرات (أو علامات الخطر) التي تدلل على هذه الأنواع من الجرائم، صعبت الاستفادة المالية من الأعمال الإجرامية. وبتوسيع نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل المهنيين حراس النظام المالي، يستهدف المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) تمكين هؤلاء الحراس بصورة أفضل من حماية أنفسهم من العملاء المتورطين في غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢. تطبيق النهج القائم على المخاطر

النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب هو أساس التنفيذ الفعال لتوصيات (FATF). ولكي تتمكن الدول والسلطات المعنية وأرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بمن في ذلك المحاسبين، من تطبيق النهج القائم على المخاطر، فعليهم:-

- تحديد وجود الخطر/ المخاطر التي تتعرض لها المهنة.
- تقييم تلك المخاطر.
- فهم أثر تلك المخاطر.
- وضع استراتيجيات إدارة المخاطر التي حددت وتخفيف حدتها.

الشكل ٤: أساس تنفيذ النهج القائم على المخاطر

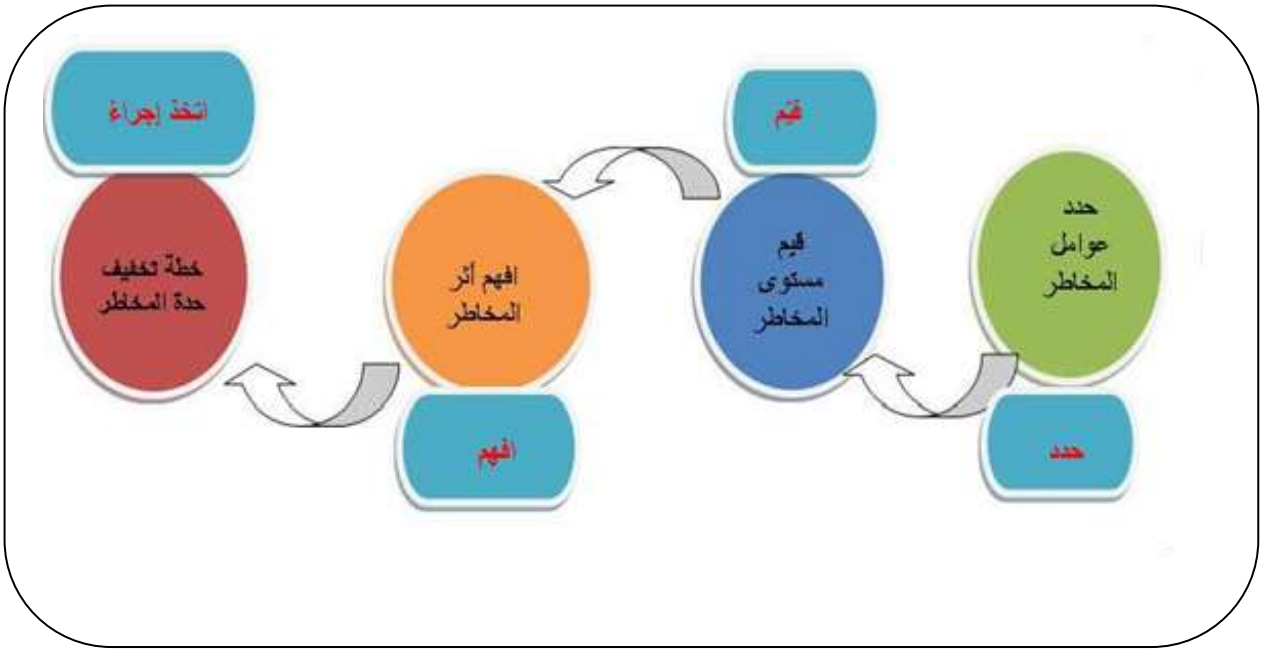

بالنسبة للمحاسبين، فإن تحديد مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرض لها القطاع والاستمرار في فهمها بالإضافة إلى المخاطر التي تفرضها الخدمات التي يقدمونها وتلك المتعلقة بقاعدة العملاء ودوائر الاختصاص التي يعملون فيها وفعالية ضوابط المخاطر الفعلية والمحتملة الموجودة أو التي قد توضع، هي أمور تتطلب استثمار الموارد والتدريب.

النهج القائم على المخاطر ليس نهجاً لا يمكن أن يقع في الفشل؛ قد توجد حالات تتخذ فيها مهنة المحاسبة تدابيراً معقولة وملائمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ولتحديد مخاطرها وتخفيف حدتها، ومع ذلك يستمر استخدام المهنة لأغراض غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في حالات منفردة. ورغم وجود محددات لأي نهج قائم على المخاطر، فإن غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب يمثل مشكلة حقيقية وخطيرة يجب على المحاسب التصدي لها لضمان عدم التورط فيها عمداً أو سهواً، أو لكيلا يشجع على ارتكابها أو يسهل ذلك.

٣. الأساس المنطقي للنهج القائم على المخاطر

يسمح النهج القائم على المخاطر للدول، ضمن إطار متطلبات (FATF)، بتطبيق مجموعة من التدابير المعدة لها خصيصاً وذلك لاستهداف مصادرها بشكل أكثر فاعلية وكفاءة كما يسمح بتطبيق تدابير وقائية متناسبة مع طبيعة المخاطر.

وقد حدَّثت مجموعة العمل المالي (FATF)، في عام ٢٠١٢، التوصيات لتواكب المخاطر دائمة التطور ولتعزز من الإجراءات الوقائية على الصعيد العالمي. ويظل هدف (FATF) هو حماية نزاهة النظم المالية بإتاحة أدوات محدثة للحكومات وهي الأدوات التي تمكنها من اتخاذ إجراءات ضد الجرائم المالية.

وقد تزايد التأكيد على النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بالتدابير الوقائية والإشراف. ورغم أن توصيات عام ٢٠٠٣ قد وضعت لتطبيق النهج القائم على المخاطر في بعض المناطق، فإن توصيات عام ٢٠١٢ اعتبرت أن هذا النهج هو أساس لازم لإطار مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولذا فإن تطبيق النهج القائم على المخاطر ضروري لتتمكن الدول والمحاسبين من تنفيذ معايير (FATF) بفاعلية.

٤. إعداد برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

يجب على المحاسبين (المدققين) وضع برنامج لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة مخاطر تلك الجرائم، وتعقيد المنشآت وطبيعتها. تصميم وتنفيذ برنامج الامتثال المذكور هو الشرط الأساسي لضمان الامتثال لأحكام قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب واستيفاء جميع الالتزامات المتعلقة بالتحقق من هوية العملاء، وحفظ السجلات والإبلاغ.

يشمل البرنامج السياسات الداخلية، والإجراءات، والنظم، والضوابط التي تستهدف منع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تشمل ما يلي على سبيل المثال:-

- الترتيبات الملائمة لإدارة الامتثال، بما في ذلك تعيين مسؤول امتثال على مستوى الشركة.
- إجراءات فحص ملائمة لضمان تنفيذ معايير رفيعة المستوى للفعالية والنزاهة عند تعيين المسؤولين والموظفين.
- برامج تدريبية مستمرة وملائمة للمسؤولين والموظفين.
- وظيفة تدقيق ومراجعة مستقلة لاختبار الامتثال لسياسات وإجراءات ونظم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المراجعة الملائمة والمستمرة للسياسات وتقييمها.

في الواقع العملي، يعد المحاسب دليلاً بالإجراءات والنظم والضوابط الداخلية التي تستهدف مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بشرط أن يوزع الدليل على الموظفين المعنيين ليتسنى لهم فهم المتطلبات ذات العلاقة وتطبيقها.

(أ) **تعيين مسؤول امتثال:** يتحمل مسؤول الامتثال مسؤولية الإشراف على الامتثال التنظيمي للمنشأة وعلى إدارة هذا الامتثال وفقاً لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في القانون والأنظمة. يعد مسؤول الامتثال بشكل خاص ويقدم تقارير المعاملات المشبوهة للجهات التنظيمية أو أي هيئات حكومية معنية منصوص عليها في قانون الدولة التابع لها؛ ويتحمل كذلك مسؤولية التنفيذ الفعال لبرنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (مع التأكد من وضع السياسات والإجراءات والنظم

والضوابط الملائمة وتحديثها باستمرار، ومن تقييم المخاطر وإجراء التدقيق والمراجعة لضمان فاعلية هذا البرنامج).

إذا كان المحاسب شخصاً طبيعياً يمارس عمله في منشأة فردية أو مكتب فردي، فعليه شخصياً أن ينفذ مسؤوليات الإدارة العليا ومسؤول الامتثال، في منشأته أو مكتبه، وبإمكانه تعيين أحد موظفيه الأكفاء في منصب مسؤول الامتثال. أما إذا كان المحاسب يؤدي واجباته ضمن شركة، أو فرع شركة أو مكتب محاسبة غير محلي، على إدارة الشركة تعيين مسؤول امتثال لإدارة امتثال الشركة لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وعليها تقديم تقارير المعاملات المشبوهة للجهات التنظيمية ذات العلاقة.

(ب) **وضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية لضمان الامتثال:** على المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهن غير **المالية المحددة**، أن يعد سياسات مكتوبة وبرامج وضوابط لضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن تكون هذه الضوابط:-

- مكتوبة ومتاحة للجهات المعنية.
- مُحدثَّة ومواكبة لأحدث القوانين المعمول بها ولحالات عدم الامتثال المبلغ عنها، ونتائج المراجعة والاختبار المستقل.
- معتمدة من الإدارة العليا.

وبشكل عام، تشمل السياسات والإجراءات والضوابط جميع التزامات المدقق والحالات التي تتخذ فيها تدابير أو إجراءات معينة، بالإضافة إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وتوثيقها، أو التي أخذت بالاعتبار، والتدابير التي اتخذت ونفذت لضمان الامثال، وإطار الامتثال، والتزامات الإفصاح أو إعداد التقارير والمنهجيات ذات العلاقة.

(ج) **إعداد برنامج تدريبي مستمر:** على المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة، إعداد برنامج تدريبي ملائم للمسؤولين والموظفين، وذلك لتعريفهم بشكل كامل بالتزاماتهم بموجب قانون **مكافحة** غسيل الأموال وتمويل **الإرهاب** وأنظمته، وبالأوزار التي قد تلقى على عاتقهم جراء التورط في غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب أو عدم الامتثال لتلك الالتزامات، وبتهديدات وأنماط وتوجهات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وكيفية كشف المعاملات المشبوهة واتخاذ الإجراءات المناسبة.

ولا بد أن يضمن البرنامج التدريبي أيضاً أن المحاسب والمدقق والمسؤولين والموظفين على معرفة جيدة بالإجراءات والضوابط والسياسات التي يطبقها المكتب أو الشركة لإدارة مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف من حدتها، بالإضافة إلى دور مسؤول الامتثال وأهمية تطبيق إجراءات العناية اللازمة بخصوص العملاء والمتابعة المستمرة.

وعلى المحاسب أن يقرر أفضل طريقة يقدم بها التدريب، مع مراعاة حجم المكتب أو الشركة. فيمكن تطبيق عدة طرق مثل التدريب وجهاً لوجه، أو التعلم الالكتروني، أو التعلم الذاتي، أو مزيج من أكثر من

طريقة. وعلى المدقق، على أي حال، توثيق البرنامج التدريبي بحفظ سجل بحضور التدريب على سبيل المثال. وينصح أن يكون البرنامج التدريبي مصحوباً باختبار (مبسط) لضمان فهم الموظفين لمحتوى البرنامج. علاوة على ذلك، لا بد أن يراعي البرنامج الاحتياجات المختلفة للمسؤولين والموظفين، وخبراتهم، ومؤهلاتهم، وقدراتهم، والمهام الموكلة إليهم، ومستوى الإشراف الذي يخضعون له (مدى استقلاليتهم عند أداء وظائفهم)، وحجم المنشأة ومخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب. وعلى المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أن يُحدّث البرنامج التدريبي لضمان الامتثال للقوانين المعدلة المعمول بها واللوائح التنفيذية ذات العلاقة، بالإضافة إلى المعايير الدولية المنطبقة والأنماط المستجدة لغسيل الأموال.

(د) **إجراءات فحص ملائمة لضمان تنفيذ معايير رفيعة المستوى من النزاهة عند تعيين الموظفين:** على المحاسب، باعتباره من **أرباب** الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أن يضع إجراءات فحص ملائمة لضمان تنفيذ معايير رفيعة المستوى للفعالية والنزاهة عند تعيين أو توظيف المسؤولين والموظفين، وفقاً لما هو منصوص عليه في قواعد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ولا بد من تطبيق **إجراءات** معززة بشكل خاص لفحص أشخاص معينين من الموكل إليهم أدوار أو مناصب في مكتب التدقيق. وللامتثال لهذا المطلب، على المدقق، وقبل تعيين المسؤول أو الموظف، تجميع معلومات وإجراء اتصالات مرجعية بخصوص المرشح وتجميع معلومات عن تاريخه الوظيفي ومؤهلاته، والتأكد مما إذا كانت له سوابق جنائية أو من توقيع عقوبات تنظيمية عليه.

(ه) **وظيفة تدقيق ومراجعة مستقلة لاختبار برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:** على المحاسب، باعتباره من أرباب الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أن يجري تقييماً دورياً للتحقق من فاعلية مكونات برنامج مكافحة غسيل **الأموال** وتمويل الإرهاب: السياسات والإجراءات، وبرنامج التدريب المستمر وتقييم المخاطر. وتهدف هذه المراجعة إلى تقييم أوجه القصور وتوثيقها وكذلك نواحي النقص في برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لاتخاذ إجراءات تصحيحية مستقبلية. ويمكن إجراء **المراجعة** بالاستعانة بمدقق خارجي أو داخلي مستقل، على أن يكون مؤهلاً لإجراء التقييم. وإذا كان المدقق داخلياً، فلا بد أن يتمتع بالقدر الكافي من الاستقلالية عن الأقسام التابعة للمسؤول، وألا يشترك مباشرة في تنفيذ المهام المتعلقة ببرنامج الامتثال، وأن يكون بإمكانه التواصل مباشرة مع المدقق (الشخص الطبيعي)، أو مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي.

وتختلف طرق اختبار فاعلية برنامج مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب باختلاف نطاق أعمال مكتب أو شركة التدقيق، وتعقيد العمليات التي تنفذ، وطبيعة العملاء. وتجرى المراجعة بانتظام مرة واحدة سنوياً أو كل سنتين على الأقل.

٥. إعداد قائمة تحقق لمساعدة المحاسبين على تقييم المخاطر التي يتعرضون لها

على الدول أن تعد قوائم التحقق الخاصة بها لمساعدة المحاسبين على تقييم المخاطر التي يتعرضون لها والمتعلقة بالقطاعات التي يعملون فيها وبالعملاء وبدوائر الاختصاص التي يتبعونها.

٦. إرشادات للمشرفين

يشرح هذا القسم المختصر النهج التنظيمي المتوقع من المشرفين على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب اتباعه. وذلك للتحقق من أن نظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يعمل بأسلوب صارم ومن قدرته على اكتشاف المجرمين الذين يسعون لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وردعهم عن ذلك. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بخصوص النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة الصادر في يونيو ٢٠١٩ عن مجموعة العمل المالي (FATF).

تتطلب التوصية رقم ٢٨ من توصيات (FATF) أن يخضع المحاسبين لتنظيم وإشراف ملائم فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. فعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم التحقق من أن المحاسبين ينفذون التزاماتهم بموجب التوصية رقم ١.

ومعنى النهج القائم على المخاطر لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب هو المعايير التي تتخذ للحد من عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والمتناسبة مع المخاطر. وعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم الإشراف بشكل أكثر فاعلية من خلال تخصيص الموارد للمناطق المعرضة لقدر أعلى من مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

تتطلب التوصية رقم ٢٨ أن يخضع المحاسبون لإشراف وتنظيم ملائم فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، في حين تتحمل الدول مسؤولية التحقق من وجود أطر محلية متعلقة بالتنظيم والإشراف على المحاسبين، ولا بد أن يفهم المشرفون والهيئات ذاتية التنظيم بشكل واضح المخاطر التي تفرضها عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في دوائر الاختصاص ذات العلاقة.

وفقاً للتوصية رقم ٢٨، يمكن أن تعين الدول سلطة مختصة أو جهة ذاتية التنظيم لضمان خضوع المحاسبين لإشراف فعال، بشرط أن يكون بإمكان هذه الجهة التأكيد على أن أعضاءها يمتثلون لالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب.

والجهة ذاتية التنظيم هي الجهة التي تمثل مهنة ما (مثل المحاسبين أو القانونيين المهنيين أو كتاب العدل أو غيرهم من المهنيين المستقلين أو مقدمي خدمات الشركات والصناديق الاستئمانية) والمُشكلة من أعضاء من المهنيين ممن يشغلون مناصب (سواءً تنفيذية أو متعلقة بمنشآت أخرى) لتنظيم الأشخاص المؤهلين

للدخول في المهنة وممارستها. تنفذ هذه الهيئات أيضاً مهاماً إشرافية ومهاماً للمتابعة (مثل إنفاذ القواعد للتحقق من حفاظ ممارسي المهنة على تطبيق معايير أخلاقية مهنية رفيعة المستوى).

ولا بد أن يتمتع المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم بالصلاحيات الملائمة التي تمكنهم من أداء مهامهم الإشرافية (بما في ذلك صلاحيات المتابعة وفرض عقوبات ملائمة ومتناسبة ورادعة)، علاوة على إتاحة الموارد المالية والبشرية والتقنية الكافية لهم.

وعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم تحديد معدل تكرار وشدة الإجراءات الإشرافية وإجراءات المتابعة التي تفرض على المحاسبين على أساس فهمهم لمخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب، مع مراعاة خصائص المحاسبين، خاصة أعدادهم وتنوعهم.

وعلى الدول أن تضمن أن المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم لديهم إمكانيات مماثلة لإمكانيات السلطات المختصة فيما يتعلق بتحديد حالات عدم امتثال الأعضاء وفرض العقوبات عليهم.

وعلى الدول أن تتحقق أيضاً من أن الهيئات ذاتية التنظيم على دراية كاملة بأهمية الإشراف في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك إجراءات الإنفاذ حسب الضرورة.

وعلى الدول أن تعالج مخاطر إعاقة إشراف الهيئات ذاتية التنظيم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب الأهداف المتضاربة المتعلقة بدور هذه الهيئات في تمثيل أعضائها، مع دورها في الإشراف عليهم في نفس الوقت. إذا كانت إحدى الهيئات ذاتية التنظيم تضم أعضاءً من المشرفين، أو إذا كانت تمثلهم، فعلى هؤلاء الأشخاص التوقف عن الاضطلاع بأي دور في المتابعة/ الإشراف على الممارسة/ الشركة لتجنب تضارب المصالح.

فعلى المشرفين والهيئات ذاتية التنظيم تحديد المسؤوليات بوضوح فيما يتعلق بإدارة مهام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك في الحالات التي يتحملون فيها أيضاً مسؤولية المجالات التنظيمية الأخرى ومسؤولية فهم مخاطر غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب.